

فدعونا نخرج من معادلة: من المسيطر على الامور،  
وتدخل في حوار» (المصدر نفسه).

وبينما اعتبر المسؤول سماح م.ت.ف.  
لفلسطينيين من الداخل بالاجتماع مع رئيس  
الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، «موقفاً متقدماً»،  
فانه انتقد اصرار المنظمة على تلميحات حول نتيجة  
ما سيؤدي اليه الحوار، مؤكداً «اننا لن نجبر  
الاسرائيليين على شيء... فالاسرائيليون اعدوا تأكيد  
مبادرتهم، وهذا كل ما هو متوقع منهم الآن... ويجب  
التركيز على بحث مسألة الانتخابات، ليس في  
الصحف، وانما بين الفلسطينيين والاسرائيليين...  
فليس أمام م.ت.ف. إلا خطة الانتخابات» (المصدر  
نفسه).

واذا كان هذا الكلام ليس بالجديد، فان  
السؤال الذي يطرح نفسه، بقوة، ما الذي نتج عن  
الحوار الاميركي - الفلسطيني في جولته الرابعة؟  
ولماذا كانت هناك حدة واضحة في لغة وتصريحات  
الجانبين بعد تلك الجولة؟ ومن يتحمل مسؤولية بقاء  
الحوار يراوح مكانه؟

لا يؤتى بجديد حين يقال ان نتيجة الجولة  
الرابعة للحوار لم تكن مفاجئة للعديد من المراقبين،  
خصوصاً وانهم رأوا فيها، اصلاً، ومنذ بداية  
المطالب الاميركية، «حوار طرشان» وكسباً للوقت،  
وتخفيفاً للضغط العالمي الذي تزايد مؤخراً على  
اسرائيل. ومضى المراقبون أنفسهم الى التأكيد ان  
الولايات المتحدة هدفت من جلسة الحوار الاخيرة  
تحقيق امرين: اولهما، ان تقبل م.ت.ف. بعرض  
شامير للانتخابات من دون شروط مسبقة وبصيغته  
التي لم يجز عليها أي تعديل؛ وثانيهما، طلب  
ايضاحات عن البيان السياسي الذي اصدره مؤتمر  
«فتح»، وأشار الى «الكفاح المسلح» على انه احدى  
الوسائل المشروعة للنضال (انترناشونال هيرالد  
تريببيون، ١٥/٨/١٩٨٩).

غير ان الولايات المتحدة فشلت في محاولاتها  
وضغطها على المنظمة للقبول بخطة الانتخابات،  
بصيغتها الحالية. وحوال السفير الاميركي، في  
تونس، روبرت بيلترو، صوغ خيبة الأمل الاميركية  
من الرفض الفلسطيني بلغة دبلوماسية هادئة،  
عندما قال: «ان الاجتماع الذي عقد هو الجلسة

لم ينتج عنها تغير جوهري سريع.

في هذا الاطار، رأى بعض المراقبين المتابعين ان  
الادارة الاميركية تريد من م.ت.ف. اعطاء الضوء  
الاخضر لفلسطينيي الداخل، من اجل بدء عملية  
التفاوض مع الاسرائيليين على الانتخابات بلا أية  
شروط مسبقة، ولا أية ضمانات. وباعتقاد الادارة،  
ان الاهم، الآن، هو التقدم بهذه الخطوة، كمرحلة  
أولى، تتبعها خطوات أخرى تؤدي الى التسوية  
الشاملة (دون بيرتز، انترناشونال هيرالد تريببيون،  
٤/٨/١٩٨٩).

وحسب قول مصدر مقرب من وزارة الخارجية  
الاميركية، «ان المفاوضات لا تعني انه ليس بإمكان  
احد الاطراف ترك الطاولة»؛ لكنه اعترف بأن قطع  
المفاوضات سيترتب عليه ثمن سياسي أعلى من  
الجلوس الى طاولة المفاوضات. وأشار هذا المصدر  
الى «الدرس» الذي تعلمته الادارة خلال الفترة  
القليلة الماضية حول كيفية التعامل مع الاطراف  
المنعّية بالنزاع في المنطقة، وقال ان ما تحاول الادارة  
القيام به هو اقامة أسلوب له قاعدة موسّعة، ورغم  
ان الاقتراحات الاسرائيلية المتعلقة بالانتخابات هي  
الاطار الذي تبنته الادارة الاميركية، فان الاسلوب  
الذي اعتمده لا يرضي أي طرف كلياً، وهو يدفع  
الجميع الى المخاطرة» حسب قول المصدر؛ فواشنطن  
تتوقع من الاطراف المنعّية بالنزاع «المغامرة»  
(الحوادث، لندن، ١١/٨/١٩٨٩، ص ٢٥).

واذا كان الامر كذلك، فانه ليس من المفاجيء  
لأحد ان يحذر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية  
«من عدم التطلع الى انفراجات سريعة لحل الازمة...  
فهذه هي طبيعة الشرق الاوسط»؛ لكنه أضاف: «اننا  
نشطون للغاية، ونحاول ان ندفع الاطراف الى  
التحرك بسرعة على أساس خطة الانتخابات،  
خصوصاً بعدما أعادت الحكومة الاسرائيلية  
تأكيداها. واننا ندرك ان علينا ان نلعب دوراً نشيطاً  
ونؤمن دعم ذلك الدور في الكونغرس... والتجربة  
برهنت، بما فيه الكفاية، على وحدة المشاعر عندما  
يتعلق الامر بالشرق الاوسط». واستطرد المسؤول  
قوله: «ان كل طرف يحاول اظهار الامور وكأنه في  
موقع قيادة العربية، منظمة التحرير واسرائيل على  
السواء. فمن هو الذي يجلس في ذلك الموقع؟ لست  
متأكداً ان أي طرف يتمتع، فعلاً، بذلك؛